# التغيرات السياسية وانعكاسها على تنفيذ المشاريع التنموية الصغرى: دراسة سوسيولوجية بمدينة العجيلات، ليبيا

د. انتصار محمد ابزاقة[1]*، أ. عواطف عامر ابومهدي[2]
كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية، ليبيا
إيميل الباحث المراسل د. انتصار e.ebzaga@zu.edu.ly
إيميل أ. عواطف : a.abomahdi@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/9م تاريخ القبول 2025/11/3م

# The Impact of Political Changes on the Implementation of Micro-Development Projects: A Sociological Study in the City of Ajilat, Libya

Antisar Mohammed Abdullah Bazzaqah[1] *, Amir Hasan Aboumihdi[2]
Faculty of Education, University of Zawiya, Libya

**Abstract**
Political stability is considered one of the basic factors that affect the development of infrastructure and the development of small projects in any country. It is an essential means of attracting investments and encouraging small businesses medium and sustainable development
The study aims to analyze the potential political changes that could affect the implementation of small development projects, and to identify the factors that affect the ability of the government and companies to implement these projects in light of the ongoing political changes, while proposing policies and procedures that enhance political stability in Libyan society and in the city of Al-Ajailat in particular, where Political change is not necessarily negative in all cases. Sometimes political change can open doors. Reforms are important and improving the regulatory environment for small businesses must take into account social factors. and economic conditions that affect the implementation of these projects.
**Keywords:** political change, micro-development projects, City of Ajilat.


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

**الملخـــــص:**

يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور البنية التحتية وتنمية المشاريع الصغرى في أي بلد، فهو وسيلة جوهرية لجذب الاستثمارات وتشجيع الأعمال الصغرى والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى تحليل التغيرات السياسية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشاريع التنموية الصغرى، وتحديد العوامل التي تؤثر على قدرة الحكومة والشركات على تنفيذ هذه المشاريع في ظل التغيرات السياسية المستمرة مع اقتراح سياسات وإجراءات تعزز الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي وفي مدينة العجيلات بالأخص، حيث إن التغير السياسي ليس بالضرورة سلبيا في جميع الحالات، ففي بعض الأحيان يمكن أن يفتح التغير السياسي الأبواب لإصلاحات هامة وتحسين البيئة التنظيمية للأعمال الصغرى ويجب مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ هذه المشاريع.

**الكلمات المفتاحية:** التغير السياسي؛ المشاريع التنموية الصغرى؛ مدينة العجيلات.

**مقدمة:**

تعتبر المشاريع التنموية الصغرى أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان، ومع ذلك فإن تأثير التغيرات السياسية على هذه المشاريع يمكن أن تكون كبيرة ومتنوعة، لذلك تعتبر هذه الدراسة أداة هامة لفهم هذه التأثيرات وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه المشاريع التنموية الصغرى والمتوسطة في سياق التغيرات السياسية، حيث يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل الاساسية التي تؤثر على تطور البنية التحتية وتنمية المشاريع الصغرى في أي بلد، فهو وسيلة جوهرية لجذب الاستثمارات وتشجيع الأعمال الصغرى والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تحليل التغيرات السياسية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشاريع التنموية الصغرى، وتحديد العوامل التي تؤثر على قدرة الحكومة والشركات على تنفيذ هذه المشاريع في ظل التغيرات السياسية المستمرة، واقتراح سياسات وإجراءات تعزز الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي وفي مدينة العجيلات بالأخص، حيث إن التغير السياسي ليس بالضرورة سلبيا في جميع الحالات، ففي بعض الأحيان يمكن أن يفتح التغير السياسي الأبواب لإصلاحات هامة وتحسين البيئة التنظيمية للأعمال الصغرى ويجب مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ هذه المشاريع.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تتمثل مشكلة في أن التغيرات السياسية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المشاريع التنموية الصغرى والمتوسطة وتعرضها لتحديات جديدة، قد يؤدي التغير في السياسات الاقتصادية أو التشريعات أو الاستقرار السياسي إلى تأثيرات سلبية على قدرة هذه المشاريع على النمو والازدهار، لذلك ينبغي دراسة هذه التغيرات وتحليل تأثيرها على المشاريع التنموية الصغرى لتحديد الإجراءات المناسبة للتعامل معها، وفي بعض الأحيان قد يفتح التغيير السياسي الأبواب لإصلاح وتحسين البيئة التنظيمية للأعمال الصغرى. ويتحدد موضوع الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل التغييرات السياسية؟

يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

س1- ما هي المشاريع الصغرى والمتوسطة وما خصائصها؟

س2- ما واقع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ظل التغييرات السياسية؟

س3- ما المعوقات التي تحد من نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة في مجتمع الدراسة؟

## أهداف الدراسة:

1- التعرف على التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل التغييرات السياسية.

2- التعرف على مفهوم المشاريع الصغرى والمتوسطة وخصائصها .

3- التعرف على واقع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ظل التغييرات السياسية.

4- التعرف على أهم المعوقات التي تحد من نجاح هذه المشاريع في ظل التغيرات السياسية.

## أهمية الدراسة:

1- حداثة مجال البحث وخاصة في تخصص علم الاجتماع وندرة الدراسات السابقة في هذا المجال من الناحية الاجتماعية.

2- أهمية دور المشروعات الصغرى في الاقتصاد المحلي وقدرتها على خلق الوظائف.

3- إثراء المكتبة الليبية بمثل هذا النوع من الدراسات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما قد يفتح المجال لدراسات أخرى جديدة في المستقبل في تخصص علم الاجتماع.

## حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصر إجراء هذه الدراسة على مدينة العجيلات مكان للدراسة.
الحدود البشرية: اقتصر تطبيق هذه الدراسة على رأي اصحاب المشاريع الصغرى في بعض المعوقات والتحديات التي ربما تكون سببا في فشل تطور ونمو بعض المشاريع.
الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام2023- 2024م.
**منهج الدراسة:** يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، لأنها تعني بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في موضوع الدراسة، حيث تعد البحوث الوصفية الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع، ويعد هذا المنهج من المناهج الأساسية التي تستخدم الدراسات الوصفية حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة المرتبطة بالتغيرات السياسية وذلك عن طريق التعمق في الوصف التحليلي عن المشاريع الصغرى والمتوسطة.

## المفاهيم والمصطلحات الرئيسية للدراسة:

**التغيير السياسي:** هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العملية السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول ( رائد، 2012: 31).
يعرف إجرائيا بأنه يشير إلى العمليات والإجراءات المحددة التي تطرأ على النظام السياسي لتحقيق التغيير.
**المشاريع الصغرى:** هي كل مشروع يدار بواسطة فرد أو اثنان وبراس مال محدود لا يتعدى عشرة ألاف دينار ليبي ولا يتطلب اكثر من خمسة عمال.
**المشاريع المتوسطة:** هي كل مشروع يدار بواسطة مجموعة من الأفراد أو بمجلس إدارة وتتخذ القرارات فيه بصفة جماعية لها راس مال لا يتعدى مئة الف دينار ليبي ويتطلب ما بين خمسون إلى مائة عاملا.
**التنمية:** هي تسخير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية واستخدامها الاستخدام الأمثل من أجل الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع.

## أولا ـ الدراسات السابقة:

### 1- دراسة بن غربية (2006م) ، بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هل هناك مشكلة تمويل هدفت إلى تحديد مدى وجود نقص في مصادر التمويل، أو وجود خلل في الأسلوب المطبق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتبعت

الدراسة المنهج التحليلي لتحليل ردود واجابات مفردات عينة شملتها دراسة أخرى لتحديد أثر نظام الاقتراض للمشروعات الصغيرة عن طريق المصارف المتخصصة على خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن المشكلة ترجع إلى عدم الاقتناع بالضمانات المقدمة للمصارف، وعدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية مقنعة من قبل ملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**2- دراســـــة :** بلعيد (2006) بعنوان " مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية أسبابها وطرق علاجها. هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية في ليبيا وإمكانية وضع حلول لها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشاكل ومعوقات تتمثل في عدم توفر المواد الخام، ومشاكل فنية متعلقة بالإنتاج، وعدم توفر التمويل اللازم لاستمرار الانتاج.

**3- دراســـــة:** البدري (2006) بعنوان واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من خلال دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي، وتوصلت إلى أن 37% من أفراد العينة أقاموا مشروعاتهم بتمويل ذاتي، بينما كانت نسبة التمويل عن طريق المصارف الإقامة هذه المشروعات 11% فقط، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أكثر الضمانات التي تطلبها المصارف هي العقارات والاراضي والآلات وهو ما يشكل عائقاً أمام معظم أصحاب المشروعات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي تفرض على هذا النوع من المشروعات، وطول وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على القروض.

**4- دراســـــة:** (صالح، 2010م)، بعنوان " المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وأهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها ومدى تأثيرها على نجاحها في تحقيق الاهداف التنموية المرجوة منها، وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاية الاموال المقدمة من قبل المؤسسين لهذه المشروعات واحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها. وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

**ثانيا ـ النظريات المفسرة:**

لا توجد نظرية واحدة تشرح بشكل شامل جميع جوانب التغيرات السياسية وتأثيرها على المشاريع التنموية الصغيرة، حيث سيتم توظيف عدة نظريات.

**1- نظرية التبادل:** تناقش كيف يمكن للمشاريع الصغيرة أن تتأثر بالعلاقة بين القطاع العام والخاص حيث تشير النظرية إلى أن العلاقة بين المشاريع الصغرى والحكومة يمكن إن تؤثر على دعم الحكومة والمساعدة المقدمة لها، بما في ذلك الحوافز المالية والتسهيلات القانونية، حيث تعزز العلاقات القوية بين الحكومة والمشاريع الصغرى فرص نجاحها ونموها.

**2- نظرية راس المال:** تساعد نظرية رأس المال في فهم وكيفية تأثير الرأسمال والسياق السياسي في نمو ونجاح المشاريع الصغرى، حيث تساعد في تحديد العوامل المؤثرة وتصميم السياسات الفعالة لدعم المشاريع الصغرى وتعزيز التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات السياسية، فامتلاك رأس المال المالي من ممتلكات وموارد مالية يؤثر على قدرة المشاريع الصغرى على التكيف مع التغيرات السياسية، وكذلك لراس المال الاجتماعي والذي يتمثل في دور شبكة العلاقات الاجتماعية الهام ، فالعلاقات القوية مع الجهات الحكومية أو المجتمع المحلي يتيح الفرصة للحصول على الدعم والموارد والفرص التجارية.

## أدبيات الدراسة

### أولا - التغيرات السياسية

**تعريف التغيير السياسي:**

إن المتأمل لمفهوم التغير السياسي يجد إنه مفهوم مركب من مصطلحين أساسيين هما التغير، والسياسي.

**التغيير لغة** كما جاء في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه واستبدال شيء محل شيء آخر.

فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غير) الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله على غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدلوا على هذا الأساس فإن التغيير بعبر عن حراك المجتمع الرافض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى للانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير (ادرة البحوث والدراسات،2016: 3).، كذلك التغيير هو ضد الجمود والاستقرار و استمرار الشيء على حاله فهو يحمل معنى الحراك وعدم الثبات على وضع معين ( حسن، 2016: 5).

أما المودودي يرى بأن التغير السياسي هو تابع للتغير الاجتماعي، فالدولة الإسلامية هي حصيلة التغير السياسي النفسي والاجتماعي وأن أي تغير يجب أن يقتدي بتجربة الرسول صل الله عليه وسلم ، وإلا فإن مصيرها الحتمي هو الفشل (رائد، 2012: 33).

و يشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي ، والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع (إدارة البحوث والدراسات،2016: 5).

ويمكن القول أيضا إن التغير السياسي مفهوما عاماً حيادياً غير قيمي ، حيث أكد الاستاذ فيريل هيدي Ferel Heady أن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشير أن إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية العربية ، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغيرات السياسية بدلا من أن تعلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح (حمدي، 2019: 22).

كذلك يعتبر التغير السياسي حراك المجتمع الرافض لواقعه أو بعض جزئياته ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التعبير ( الرعود، 2012: 55).

فمفهوم التعبير السياسي هو واقع واحد بأفكار وتصورات مختلفة باعتبار أن مشكل لتغيير السياسي هي مشتركة ، ولكن التحارب والاستراتيجيات والسياسات المتبعة في ذلك تختلف باختلاف المنطلقات والأهداف، فقد تؤدي نفس الأسباب إلى نفس النتائج والعكس (بوروبي، 2017: 8).

فمفهوم التغيير السياسي يستند كذلك للفكرة القائلة بأنه ربما يتم تحديد هدف نظام اجتماعي وفقا لمنافع التي تحصل عليها الأعضاء المختلفون جراء عمل هذا النظام ( بلونيس، 2012: 22).

يمكن القول إن التغيير السياسي هو انتقال من حال إلى آخر ، يشمل كل نواحي حياة الأفراد داخل نظام سياسي معين محدد المعالم قائم على توجه واضح مستقل يقوم بإرادة الأفراد وموافقة النظام في ذاته، أو عدم رضاه بهذا التغيير الذي يكون شاملا لا جزئيا لجميع مناحي الحياة.

❖ **اسباب التغير السياسي:**

يمكن القول إن للتغيير عدة أسباب تظهر سعى الأفراد لإحداث نقلة نوعية في الجانب السياسي لمجتمع ماء حيث يرى الدكتور عبد الرحمان توفيق في كتابه التغير شيئا فشيئا ما هو إلا استجابة لواحدة أو أكثر ومن هذه الأسباب التالية :

ا- الأزمة : اغلب الأحيان يحدث خلل ما في فهم حال وترويض واقع أو إحداث نقلة نوعية في فكر سياسي ما، وتعني الإدراك بان الأمور لابد أن تتحرك من مكانها وتتغير وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي، بحيث يصبح معها التغيير حتمي

وضروري. وحيث يفترض الموندورستو نموذج التغير بالأزمة كإطار عام للتحليل الديناميكيات السياسية ويفترض أن التغير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم وعدم الرضا يؤدي إلى حركة سياسية، فالحركة السياسية تعني في الواقع نتاج عدم الرضا دائما وهذه الحركة قد تفشل وقد تنجح ( رائد، 2012: 35).

2- الرؤية : هي صفة الطموح السياسي التابع ممن يسعى إلى تحقيق رؤية مستقبلية، وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغيرية هذه النظرة بصورة واضحة للمستقبل ، لتتمكن عملية التغيير من إحداث تطورات إيجابية على المجتمع كما تصورها الذين يسعون للتعيير .

3- الفرصة تتوافق الظروف مع معطيات إيجابية في الحياة السياسية فيستغلها أصحاب الطموح ، وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بان التغير سيحمل نتائج ايجابية وواقع أفضل، وبالتالي فإنه يجب استثمار للفرصة لإحداث التغير المنشود.

4- التهديد دائما تكون هناك متغيرات داخلية أو خارجية تسعى للقضاء أو إضعاف النظام أي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل ، فان إحداث تغيرات في بنية يغدوا ذو أهمية عالية ( المرجع السابق: 35).

❖ **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:**

يمكن الرجوع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر من أهم أسباب التغيير السياسي فالظروف الاقتصادية لها دور كبير في تصنيف الشعوب وكذا الأنظمة السياسية ، فغياب التنمية الاقتصادية الحقيقية ، وانخفاض الدخل القومي، وانتشار الفساد المالي والإداري، وانتشار الفقر والأمية والبطالة ، كلها عوامل تعبر عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس بدورها على الجانب السياسي وهذا ما يستلزم الدخول في الرغبة للتغيير السياسي. فالتغيير السياسي ما هو إلا نتيجة لما يترتب من سلبيات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة تسود مجتمع ما ، حتى وأن لم يحدث التغيير تكون هناك رغبة ومطالبة بالتغير السياسي لما هو افضل.

فالمجتمع المدني يعد من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تغيير سياسي ، حيث يقول الأستاذ دون ايدرلي Don berly مع اقتراب القرن الحادي والعشرون طهر مصطلح جديد في النقاش السياسي جاعلا منه توقا جماعيا للأمه تبحث عن توجه جديد، ويقول موران Monn إن إعادة بناء الديمقراطية يجب أن يتم بطابعها الاجتماعي والاقتصادي وليس السياسي( حمدي، 2019: 37).

❖ **أساليب التغير السياسي:**

تحدث ويلش وينكر " عن وجود تمطين للتغير السياسي أحدهما ثوري يرتبط بالعنف والآخر تطوري يرتبط بالإصلاح حيث إن كلا النمطين يتفق مع الآخر في الهدف وهو التغير السياسي، ويؤكد كل من النمطين على أهمية وجود أدوات وقوى معينة كالأحزاب السياسية والنخب السياسية تقوم بمهمة التغير ولإحداث التغير السياسي لا بد من وجود آليات أو وسائل يمكن أن يتحقق من خلالها التغيير(إدارة البحوث والدراسات،2016: 9) .

أولا - التغيير التطوري الإصلاحي: ويتضمن معنى السلمية والتدريجية والعمل من خلال المؤسسات القائمة ، وهو تغيير سلمي شرعي يتم وفق القوانين والمؤسسات القائمة في المجتمع، ويكون تدريجيا لا يتضمن تغيرات جذرية في وقت محدد من الزمن، بل تغيرات تحدث نتيجة تراكمات بطيئة لتغيرات جذرية تتم عبر مراحل طويلة من الزمن( حسن،2016: 9).

فلإصلاح هو التغير والتعديل نحو الأفضل لما هو موجود لوضع قائم أو حال سائد غير مقبول، أو به حلل أو نقائص ويوجد ما هو أفضل منه فالإصلاح السياسي لأي نظام سياسي الهدف منه الاستقرار والنقاء ، وذلك لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وهو عكس الجمود إذ إن الأنظمة الجامدة التي لا تستطيع التكيف هي التي تنتج الحمود السياسي والاقتصادي وهي التي أدت إلى شبه انهيار الحال ، والذي هو نتيجة طبيعية لطريقة إدارة الدولة طول السنين الماضية، والتحيط في إدارة المشاريع والتخطيط غير الواقعي ، والاستحواذ على القرار السياسي من قبل هذه الفئة أو تلك، التي نجحت في سنوات قليلة بصناعة الواقع المتردي الذي تعيشه الأنظمة اليوم من أزمة اقتصادية وسياسية معمقة وفجوة بين النظام السياسي الحاكم والفاعلين السياسيين والاجتماعين.

فالتغير الإصلاحي ما هو إلا انتقال من مرحلة ذات خصائص وصفات معينة إلى أخرى ذات صفات وخصائص مختلفة تعد أفضل من الأولى ويتم ذلك بطريقة سلمية تدريجية لذا يمكن اعتبار الإصلاح هو التغير السياسي والتعديل نحو الأفضل و هو نمط التغير السياسي الأصلي في منهج التغير الإسلامي لأنه تغيير عن اضطراد التغير كسنة إلهية فهو يتصف بالاستمرارية وقد وردت الإشارة الى مصطلح الإصلاح في القرآن الكريم في قوله تعالى : (إن أريد إلا إصلاح ما استطعت)(سورة هود الآية 88) فالمفهوم الإسلامي للإصلاح هو التغير من خلال نظام قانوني تتوافر فيه إمكانية التغير فهو تغير تدريجي جزئي سلمى يتم من خلال نظام قانوني ومنه تقول فالإصلاح

السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية( حسن، سبق ذكره: ص 90).

**الجزء الثاني ـ التعريف بالمشاريع الصغرى والمتوسطة:**

بشكل عام لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فمفهومها يختلف من دولة إلى أخرى ، إلا أن هناك مجموعة من الأسس التي يعتمد عليه عند تعريفها، ومن هذه الأسس: عدد العاملين، حجم الأموال المستثمرة راس المال)، حجم المبيعات التقنية المستخدمة، معيار الانتاج (شيحا :2001، ص 88).

من هنا يمكن الإشارة إلى أبرز التعريفات، منها على سبيل المثال :

1 تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 50 عاملا، وإجمالي الأصول والمبيعات لا يقل عن 3 مليون دولار ، بينما المشروعات المتوسطة يصل عدد العاملين بها الى 300 عامل وإجمالي أصولها يصل الى 10 مليون دولار

(السهلاوي،2001).

2 - يعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة بأنها التي يكون فيها عدد العمال يتراوح بين (10- 99 )عاملا ، في حين يبلغ عدد العمال بالمشروعات المتوسطة بين (100-499) عاملا (حداد،2006)

3 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملا، في حين المشروعات المتناهية في الصغر يعمل بها ما لا يزيد عن 10 عمال ( البدري ، 2006).

4- الحكومة الفيدرالية الأمريكية تعريف المشروعات الصغيرة يتوقف على نوع النشاط، ففي

المشروعات الصناعية يتوقف على عدد العاملين، أما في المشروعات الخدمية يتوقف على حجم

المبيعات (مفتاح ،2008).

**خصائص المشاريع الصغرى والمتوسطة:**

تتميز المشاريع الصغرى والمتوسطة بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعلها ذات قدرة كبيرة على التكيف مع الأوضاع والأحوال الاقتصادية لمختلف البلدات سواء المتطورة أم النامية بالرغم من التباين في هيكلها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي ومن خصائصها:

1- انخفاض التكاليف الرأسمالية يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً مما يجعل تكلفة فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكاليفها في الصناعات الكبيرة والمشاريع الصغيرة تتميز بمحدودية متطلبات التكنولوجيا المتطورة بالشكل الذي تطلبه المشاريع الصغيرة.

2- الطابع الشخصي والمباشر يتميز المشروع الصغير بأنه شخصي لابد أن يعمل فيه صاحبه بنفسه. ولأن رأسماله قليل لا يمكن أن يتحمل تعيين مدير للمشروع كما يتميز بقلة عدد العاملين فيها مما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والعلاقة الطبية والمباشرة بين هذا المشروع والعملاء والمشروع الصغير شخصي بمعنى أن صاحب المشروع يعرف زبائنه معرفة تامة ومباشرة ويكسب ثقتهم ويكسبهم كمعارف أو اصدقاء(الحناوي،2010: ص115).

3- الإدارة والتسيير الهيكل التنظيمي للمشاريع الصغيرة يتميز بالبساطة فهو أقل تعقيداً من المشاريع الكبيرة مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة خاصة في الاقتصاد الذي يمتاز بتنافسية شديدة.

4- بعد مركزاً لتعبئة المدخرات المحلية لأن هذا النوع من المشاريع التي تمتاز بندرة رأس المال ووفرة اليد العاملة، لأن هذا النوع يعتمد بصورة خاصة أو بشكل رئيس على الأموال الخاصة للأفراد وهو ما يناسب حاجات البلدان النامية.

❖ **أهمية المشاريع الصغرى والمتوسطة:**

تزداد أهمية المشاريع الصغرى والمتوسطة يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر نتيجة التحولات الاقتصادية باتجاه تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الصغيرة وصولا إلى تقليص دور القطاع العام والتركيز على القطاع الخاص ويتم الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال (المختار،2014: ص98-97):

1- تلبية رغبات الأفراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم.

2 - رفع مستوى المعيشة والذي يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية وهي البطالة.

3- قدرتها على توفير فرص العمل بنسب عالية جدا مما يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة.

4- قدرتها على توفير فرص العمل ينسب عالية جداً مما يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة، للمشروعات الصغيرة دوراً مهما في زيادة الناتج القومي وخاصة في الدول

النامية، إذ تؤدى إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار.

5- تتميز المشروعات الصغيرة بدور فعال في معالجة مشكلة البطالة أكثر مما تسهم به المشروعات الكبيرة، وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في كل المناطق.

6- تقوم المشروعات الصغيرة دوراً مهما في نشاط المشروعات الكبيرة إذ تعد الأساس الذي تقوم علية المشروعات الكبيرة، بل تعتمد بشكل كبير جداً على جهود المشروعات الصغيرة.

7- تسهم المشروعات الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة.

8- من الناحية الفنية تعد المشروعات الصغيرة أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي وذلك لقدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع.

❖ **أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تصنيفها:**

التصنيف الأول: مشاريع حسب طبيعتها وتنقسم إلى (عبادي:2019، ص44-45):

1- مشاريع عائلية: وهي المشاريع التي يكون المنزل مقام لها وتتكون من أسهم أفراد العائلة ويكون الممول لهذه المشاريع عن طريق أحد أفراد العائلة.

2- مشاريع بسيطة: مشاريع بسيطة تقليدية مثل إنشاء مخابز وهي مشاريع بعيدة عن المنزل أو مستقلة.

3- مشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسويق الالكتروني: وهي مشاريع متطورة أو شبة منظورة تدخل

التكنولوجيا في عملها وتعتمدها كأساس اذ يشترك عدد من الافراد في عملية أقامه مشروع معين

يعتمد على التسويق الالكتروني والتوصيل إلى المنزل.

التصنيف الثاني: مشاريع حسب منتجاتها وتقسم إلى:

1- مشاريع تنتج سلع استهلاكية: وهي مشاريع تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، إذ تقوم بإنتاج بعض السلع الغذائية التي تقوم بتصنيع الغذاء منها وتقوم باستخدام المنتجات الزراعية وتحويلها إلى مواد غذائية.

2- مشاريع خدمية وهي المشروعات التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستثمارات الطبية

والهندسية والإدارية.

3- مشاريع تجارية: وهي المشروعات التي تقوم بشراء ساعة ثم تقوم بإعادة بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجار الجملة.

التصنيف الثالث: التصنيف على وفق درجة الاستمرارية (سمارة،2017: ص11):

1- مشاريع موسمية وهي المؤسسات التي تعتمد على توفير خدمات في أوقات معينة خلال العام مثل الصناعات الغذائية.

2- مشاريع دائميه وهي التي لا تعتمد على خدمات موسمية مثل صناعات الغاز وبناء المساكن والتجارة والحدادة والعزل والنسيج.

❖ **التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات الناتجة عن الظروف المحيطة بها والبيئة التي تعمل فيها، ويمكن حصر هذه التحديات في الآتي:

1 - تطور تقنية المعلومات أصبحت تقنية المعلومات لاعبا أساسيا في ضمان نجاع المؤسسات على كافة أنواعها، حيث أصبحت تقنية المعلومات تستخدم في كافة الجوانب، في الإدارة والتسويق والمراقبة والتمويل والإنتاج وغيرها، لذا لابد لهذه المؤسسات من الاهتمام بتقنية المعلومات الذي يشكل عبئا ثقيلا من حيث التكلفة للاستفادة من المزايا التي تحققها في تخفيض

تكاليف الإنتاج والتمويل والتسويق والادارة شبوطي (2007).

2- التطور التكنولوجي: ساعد التطور التكنولوجي الهائل إلى التقدم الكبير في سرعة الأداء في العمليات المالية والاقتصادية في العالم بحيث لم يكن للحدود السياسية أو الجغرافية السياسية أي أثر في الأسواق العالمية مما أدى إلى عالميتها وجعل العالم قرية صغيرة، لذلك لابد لهذا القطاع

من مجارات هذا التطور الذي يتطلب أموالا طائلة.

3- الدخول إلى الأسواق الدولية عدم قدرة هذه المشروعات على المنافسة لتصدير منتجاتها خارج حدود الدولة بسبب نقص التشريعات والقوانين المنظمة أو عراقيل جمركية أو اشتداد المنافسة.

4- عالمية الجودة دخول السوق العالمية وازدياد المنافسة الزم هذه المؤسسات الاهتمام بالجودة

للارتقاء بمنتجاتها، فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسط المنافسة في السوق العالمية ما لم

تفي بمتطلبات الجودة، فأصبحت تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية لتتمكن من دخول الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية (مالكية، 2008).

5- رفع الكفاءة الإدارية والبشرية من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع الاهتمام بكفاءة الموارد البشرية لديها، لاستخدام التكنولوجيا المتطورة وتقنية المعلومات وتحسين جودة منتجاتها لابد له من الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بما يتناسب وعملية التحديث والتطوير (غبولي، 2010).

❖ **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:**

تبنت الدولة الليبية في العقدين الماضيين الاقتصاد الموجه وامتلكت جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدولة ومنعت مزاولة أي نوع من المشروعات الخاصة، إلا أنه في تسعينيات القرن الماضي كان هناك اتجاه لتصحيح هذا التوجه وسمحت بمشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، فمنذ بداية سنة 2000 عمدت الحكومة الليبية إلى تحسين وتطوير الهيكل الاقتصادي الليبي بغية تحقيق التنوع الاقتصادي والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية بتفعيل دور القطاع الخاص والسماح بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم هذا التوجه بشتى الأساليب الممكنة، وبالتالي ظهرت العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا ان معظمها يفتقر للقدرة على الابتكار والتجديد والاستمرار وتلبية احتياجات السوق الليبي من السلع والخدمات. وتشير مجموعة من الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن معظم منتجات هذه المشروعات متشابهة وتركز على منتجات استهلاكية مثل صناعة الأثاث والمنتجات الغذائية

والخدمات الطبية وخدمات النقل والمطاعم والمقاهي (الورفلي: 2006، ص 91).

❖ **سياسات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**:

لزمن طويل لم توجد سياسة واضحة المعالم تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بسبب شمولية الدولة واعتمادها على الدخل من النفط في مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا أنه خلال العقدين الأخيرين وجدت بعض التوجهات نحو الاهتمام بهذا القطاع تتمثل في السماح بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شكل مشروعات فردية أو تشاركيات أو شركات مساهمة في جميع المجالات في الخدمات الصحية والتعليمية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية والسياحية وصدرت مجموعة من القوانين واللوائح مثل القانون 321 لسنة 2002 التي تنظم وتعرف المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتصنفها

وتبين المؤسسات الداعمة لها وطرق تمويلها. فقد نص القانون رقم 73 ل سنة 2011 في ماته 13 على أنه يتم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب التمويل المختلفة الاقراض المشاركة المرابحة - التأجير التمويلي وغيرها) ويتم ذلك من خلال:

لتمويل المباشر وهو الاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة.

ب التمويل من خلال المصارف التجارية بضمان صندوق ضمان الاقراض الأغراض التشغيل

من الأموال المخصصة لها من ميزانية الدولة.

ج التمويل من المبالغ المخصصة بميزانية الدولة لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة ويتم ذلك عن طريق المصارف المتخصصة.

د - التمويل من خلال صناديق التمويل للمشاريع الريادية وصناديق الابداع والابتكار.

أيضا من ضمن سياسة الدولة اتجاه تشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة هو تمتعها بالإعفاءات والمزايا التالي:

ا - الإعفاء من رسم مقابل خدمات التوريد وضريبة الاستهلاك.

ب الاعفاء من ضريبتي الانتاج والدخل مدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التشغيل الفعلي للمشروع.

ج دعم رسوم اجراءات حفظ حقوق الملكية الفكرية محليا ودوليا للمبادرات الخاضعة للإشراف البرنامج الوطني عند تحقق انجازها.

كما نص القانون 472 لسنة 2009 في المادة 9 الى أن تمويل المشروعات المتناهية الصغر عن طريق المصرف الريفي وتكون الأولوية لتمويل المشروعات المتعلقة بالمرأة.

أيضا من ضمن السياسات التي اتخذتها الدولة حسب المادة 7 من القانون 472 لسنة 2009 ان تكون الأولوية في منح القروض للمشروعات التالية:

ا- المشروعات التي تقام في المناطق الأقل تطورا كالمناطق الريفية والبعيدة عن المدن.

ب- المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية

والتي تنمي الطاقات المتجددة وتعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

ج -المشروعات التي توفر فرص عمل لليبيين وتساهم في تنمية الموارد البشرية وتحسين قدراتها.

د -المشروعات التي تقيمها المرأة وتكون ذات مردود ايجابي على الاقتصاد الوطني.
هـ - المشروعات التي تعتمد على موارد محلية يتم تحويلها إلى منتجات نهائية.

**معوقات تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة:**

تتجنب المصارف التجارية القيام بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع سبب إحجام المصارف عن تمويل هذه المشروعات إلى: (محروق و مقابلة، 2006م: ص7).

. افتقاد عنصر الثقة للقائمين على المشروع ويؤدي ذلك على الأغلب إلى فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية.
. عدم توفر الضمانات لكي يتم منح تمويل لهذه المشروعات.
. تفتقر المشروعات الصغيرة للخبرة في المعاملات المصرفية.
. انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما يؤثر ذلك سلباً على المشروع.
. انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل بسبب صغر حجم معاملتهم.
. ارتفاع درجة المخاطر في إقراض هذه المشروعات التي معظمها تكون فردية لا يتوفر عنها
معلومات كافية بمقارنتها مع المشروعات الكبيرة وأن معظم القروض في المصارف ذات اجل قصير وذات عائد سريع في حين أن هذه المشروعات تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

❖ **المعوقات التي تواجه القائمين على المشاريع:**

. ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
. ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصحاب المشروع وهو ألا توفر الأصول ضمان كافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيل من أجل الاستمرار في العملية الانتاجية
. تدخل المؤسسات التمويلية وفرض الوصاية على المشروع عند غياب الثقة يؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات بين مؤسسة التمويل والمشروعات الصغيرة في الدول النامية وأن التمويل المتاح في الأغلب لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً الانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.
. ندرة المؤسسات المالية المخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية.

## الخاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن المشاريع الصغرى والمتوسطة تُعد من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المجتمعات التي تشهد تحولات سياسية متسارعة. وإن قدرة هذه المشاريع على الاستمرارية والنمو مرهونة بدرجة وعي أصحابها بالتغيرات السياسية واستجابتهم المرنة لها، سواء على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي أو المالي. كما أن دور الدولة لا يقل أهمية، إذ ينبغي أن تتبنى سياسات داعمة تعزز من بيئة الأعمال وتمكّن أصحاب المشاريع من مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية المختلفة.

## التوصيات:

1. عدم الاعتماد الكلي على الدعم الحكومي، والعمل على استكشاف مصادر تمويل بديلة مثل الشراكات المجتمعية، والتمويل التشاركي، والدعم الدولي.
2. ضرورة تطوير نماذج عمل قادرة على التكيف مع التحولات السياسية، سواء من حيث طبيعة الأنشطة أو الموارد أو أساليب الإدارة.
3. تشجيع إقامة شراكات وتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، مثل البلديات، وغرف التجارة، ومنظمات المجتمع المدني، لما لذلك من أثر في تعزيز تبادل الخبرات وتوفير بيئة داعمة ومستقرة.
4. المشاركة السياسية غير المباشرة من خلال التمثيل في الجمعيات والنقابات والمنتديات الاقتصادية، بما يضمن إيصال صوت أصحاب المشاريع والمساهمة في تشكيل السياسات ذات الصلة.
5. تطوير قدرات الإدارة والتخطيط وتعزيز مهارات العاملين في إدارة المشاريع ووضع خطط طوارئ.

## بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلفون بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## المراجع:

1- محروق، ماهر و مقابلة إيهاب (2006م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
2- بلعيد، بكريمة. (2006م) مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية، أسبابها وطرق علاجها، دراسة ميدانية بمدينة طرابلس. رسالة ماجستير غير منشورة طرابلس: قسم الإدارة، كلية الدراسات العليا.
3- بن غربية، سالم محمد (2006) تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل ؟ ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بنغازي مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
4- البدري، عبد القادر الويجي (2006م). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا . بنغازي مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
5- صالح ادريس محمد (2010م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية. رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية.
6- عبد المومن سي حمدي (2019). إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، الجزائر.
7- عبد اللطيف بوروبي(2017). المنطلقات الانطلوجية لمفهوم التغيير السياسي تحليل ماكرو - سوسيولوجي، حولويات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 20 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ،.
8- ادارة البحوث والدراسات قراءت نظرية (2016)- التغيير السياسي المفهوم الابعاد، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية https://eipes-eg/
9- عائشة احمد حسن (2016). التغير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات المجلة الجامعة مجلة جامعة الزاوية ، العدد 18 ، قسم الدراسات الإسلامية كلية الأدب جامعة الزاوية ، ليبيا.
10- رائد محمد عبد الفتاح(2012).أساليب التغير لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجا مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين .
11- عبد الله ممنوح مبارك الرعود (2012). دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الاردنيين، مذكرة ماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الأوسط .
12- شيماء بلونيس (2012). دور وسائل الاعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي، أطروحة ماجستير في الاعلام كلية الاعلام جامعة الشرق الأوسط .